

الدولة والوزارة ملتزمتان بسياسة الإتصالات



أسعد أحمد

■ باسيل يطرح ورقة تحدد قطاع الإتصالات خلال افتتاح الندوة العالمية لمنظمي الاتصالات

أكد وزير الاتصالات جبران باسيل أن سياسة أي قطاع ترتبط بسياسة هذا القطاع وهو الوزارة وواضع السياسة هو الذي يحدد هذه السياسة من دون أي منازع، لافتاً إلى أن الدولة والوزارة ملتزمتان باستمرارية سياسة قطاع الاتصالات حتى العام 2013.

صدى البلد

تحقيق النمو الاسرع والافضل لهذا القطاع من ناحية تحقيق التكافل والتوازن والتكامل بين الهيئات الرقابية والهيئات المنفذة، لتطوير هذا القطاع، اذن، ان الامر يمكن ان يقارن، الى حد ما، بتنفيذ طريق ما، اذ تقوم الدولة او المخطط بوضع تخطيط الطريق، ثم يقوم المنفذ Contractor بأعمال التنفيذ، ومن ثم يأتي دور

مثل الوزير باسيل رئيس الجمهورية العماد ميشال سليمان في افتتاح الندوة العالمية التاسعة لمنظمي الاتصالات التي عقدت في فندق "اللبنتون غراند" تحت عنوان "التدخل أم عدم التدخل؟"، في حضور رئيس "الهيئة المنظمة للاتصالات" كمال شحادة بصفته أيضاً رئيس "الندوة العالمية التاسعة لمنظمي الاتصالات"، مدير "مكتب تنمية الاتصالات" سامي البشير، المدير التنفيذي في "مجموعة زين" سعد البراك بصفته أيضاً رئيس "المنتدى العالمي الثاني لقادة الصناعة"، والأمين العام للاتحاد الدولي للاتصالات حمدون توريه.

تجربة لبنان

وتحدث باسيل عن تجربة لبنان في القطاع والسياسة الافضل التي يجب اعتمادها في قطاع الاتصالات، ودور واضعي السياسة والمنظمين والمنفذين في هذا المجال، وقال: "لبنان هو مختبر الحضارات وتعايشها وتنافسها، واختير في المرحلة الاخيرة نتيجة هذا النقاش ويريد ان يضع بين ايديكم، كما فعل في مجال تناغم الحضارات، نتيجة تجربته الاخيرة، ليس فقط لان المسألة في لبنان لناحية واضعي السياسة هي مسألة سيادية، اذ بحسب الدستور اللبناني ترتبط سياسة كل قطاع بسياسة هذا القطاع الا وهو الوزارة، لكن ايضا بهدف

هواتف لكل
100 شخص
تزيد إجمالي
الناتج 0.8 %

10

المنظم في تنظيم السير وادارة السير ووضع الغرامات لمن يخالف، ويبقى في نهاية الامر القضاء وهو السلطة التي يتم الاحتكام اليها للفصل في اي خلاف يمكن ان ينشأ. الامر نفسه ينطبق على قطاع الاتصالات، ووضع بين ايدي المشاركين كمساهمة من وزارة الاتصالات في لبنان، ورقة سياسة قطاع الاتصالات التي وضعها وزير الاتصالات كي تكون نموذجا يمكن ان يتم العمل فيه او استيعاب بعض الافكار التي ستناقش.

ولفت الى أن الورقة تقوم على فكرة تحرير قطاع الاتصالات، بمعنى تحرير الخدمة لكي تصل الى الجميع، وليس تحرير القطاع من اللبنانيين، لان

ستشكل نتائجه مستقبل أنشطتنا الخاصة بتنمية الاتصالات. معتبراً موضوع الندوة العالمية لمنظمي الاتصالات (GSR) للعام الجاري هو "التدخل أم عدم التدخل؟ حفز النمو من خلال التنظيم الفعال لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات".

الهيئة المنظمة

وجدد شحادة "التزام" الهيئة المنظمة للاتصالات بتحرير سوق خدمات "الحزمة العربية" الوطنية والدولية في لبنان، وقال "رغم الظروف السياسية السائدة في البلد، أحرزت الهيئة تقدماً كبيراً خلال فترة زمنية قصيرة جداً"، مؤكداً استعدادها "الآن للمضي قدماً سنة 2010 في تحرير الاتصالات الخليوية والدولية، ومعالجة بقية الاختناقات التي تصيب خدمات "الحزمة العربية"، إن على صعيد الشبكة الوطنية أو المناطقية أو الدولية".

سيعقد المؤتمر العالمي لتنمية الإتصالات

2010

ولفت الى أنه تم خلال العام الجاري عقد إجتماعات إقليمية تحضيرية للمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات للعام 2010 المقرر عقده في أيار 2010 في حيدر آباد في الهند. ويعد هذا المؤتمر من أهم المؤتمرات للاتحاد الدولي للاتصالات ولجميع أعضائه كما

اللبناني يجب ان يكون بكل عناصره، من المواطن الى المشغل الى المستثمر، المستفيد الاول في هذا المجال، وانتم تاتون من بلدان تعطون الاهمية القصوى لهذه المسألة، وعليه، ان هذه الورقة وضعناها بمراحلها الثلاث، المرحلة الاولى انتهت وهي مرحلة التصحيح السريع، والمرحلة الثانية هي مرحلة الاصلاح الشامل للقطاع، أما المرحلة الثالثة فهي مرحلة التطوير، من دون ان نغفل ان تنمية القطاع موجودة في كل من المراحل الثلاث، ووضعنا هذه الورقة بأفق العام 2013، وها اننا ملتزمون، كدولة لبنانية وكوزارة الاتصالات، مبدأ استمرارية العمل، اي استمرارية ما بدأناه، من التصحيح الى الاصلاح فالتطوير، ليكون لبنان على لقاء معكم في السنوات المقبلة، وفي مصاف الدول المتطورة ولا يعتبر من الدول النامية.

ولفت البشير الى أن كل بلد، أياً كان مستوى تطوره، يعتمد على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تحقيق

المشاركون

600 مشارك من 100 بلد حضروا الندوة العالمية التاسعة لمنظمي الاتصالات وهم من الهيئات المنظمة وصانعي السياسات ومزودي الخدمات الذين يمثلون القطاعين العام والخاص.



تقوم الورقة التي وضعها الوزير باسيل على مبدأ أن من حق أي كان ولا يحق لأي كان منع أحد من الافادة من تطوير قطاع الاتصالات، وان خلق المعلومة او الوصول اليها او استعمالها، هو الامر الذي يمكن ان يخلق مجتمع المعلومات والتواصل.